الانتخابات الاميركية، ولكن ايضا الى ان يجري الاسرائيليون انتخاباتهم في العام القادم».

وربما كانت مجلة «الايكونوميست» البريطانية اقل قطعية في معلوماتها عن «تعهدات» المرشحين الثلاثة، اذ قالت (٦/٩):

«اذا اعيد انتخاب الرئيس كارتر فإنه قد يعود سريعا بدرجة كافية الى مسائل الشرق الاوسط. اما اذا انتخب المحافظ ريغان فإن النتيجة – في افضل الاحوال – ستكون فترة جمود لعدة اشهر...».

ونستطيع ان نضيف ان شيئا لن يختلف اذا سقط كارتر وريغان على السواء، ونجح اندرسون.

لقد بقي من الآن شهر واحد على موعد انتخابات الرئاسة الاميركية، والصورة الحالية لمواقع المرشحين الثلاثة تؤكد ان كلاً منهم يولي اهتماما اكبر بأصوات الاقليات المرجحة، لان احدا منهم لا يأمل في ان يحقق «اكتساحا» يفوز فيه بفارق كبير في الاصوات. لذا فإن ثلاثتهم مهتمون ليس فقط بالحصول على اصوات اليهود، بل بعدم تفتيت هذه الاصوات بينهم. فكل منهم يريدها كلها.

على ان المسألة ليست مسألة الفترة الحرجة الباقية من الحملة الانتخابية، انما في صميم البرنامج الانتخابي لكل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري ما يؤكد ان لا مجال لاختلاف مهم بين الموقفين من اسرائيل والقضية الفلسطينية ومسألة القدس ولا من «عملية السلام» التي بدأها كارتر «الديمقراطي».

فبرنامج الحزب الديمقراطي ينص على ان الالتزام بأمن اسرائيل هو اساس كافة الجهود التي قامت بها ادارة الرئيس كارتر لاقرار السلام في الشرق الاوسط، وانه يتعين دعم امن اسرائيل بمدها باستمرار بالمساعدات العسكرية والاقتصادية، مع الامتناع عن تزويد «اعداء اسرائيل المحتملين» بأسلحة هجومية متطورة يمكن ان تهدد امنها.

كما ينص البرنامج الديمقراطي على عدم الاعتراف او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية الا اذا اعلنت اعترافها بحق اسرائيل في الوجود وقبولها بقراري مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والالتزام بوقف كافة اعمال الارهاب والعنف ضد اسرائيل.

اما فيما يتعلق بقضية القدس، فإن برنامج الحزب الديمقراطي ينص على ان تظل القدس موحدة كما ينص على الاعتراف بالوضع القائم فيها كعاصمة لاسرائيل والدعوة الى نقل سفارة الولايات المتحدة من تل – ابيب الى القدس تمشيا مع هذا الاعتراف.

ونظرة الى الفقرات المقابلة من البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري تكشف عن الخطوط الاساسية نفسها. فهو ينص على ان سيادة اسرائيل وامنها ووحدتها تشكل التزاما ادبيا يخدم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. كما ينص على ان الحزب سيعمل – في حال الفوز في الانتخابات – على تشجيع «عملية السلام» بين مصر واسرائيل ويسعى لتوسيع نطاقها لتشمل الدول العربية الاخرى التي تريد العيش في سلام مع اسرائيل.

وينص البرنامج الجمهوري على رفض اية دعوة لاشراك منظمة التحرير الفلسطينية في محاولات التسوية النهائية؛ باعتبار ان ذلك لا يتفق، في المدى البعيد، لا مع المصالح الاسرائيلية ولا مع مصالح العرب الفلسطينيين.

وفيما يتعلق بوضع القدس فإن برنامج الحزب الجمهوري يؤكد ايمان الحزب بأن القدس يجب ان تبقى مدينة موحدة مفتوحة دائماً ودون عائق امام جميع الاديان للوصول الى الاماكن المقدسة.

ولا غنى عن القول – مجددا – ان البرنامجين يعارضان بطريقة قاطعة فكرة الدولة الفلسطينية.

فهل من جدوى وراء اي ترقب وانتظار لنتيجة انتخابات ٤ تشرين الثاني (نوفمبر)؟ وهل سبق ان اختلف الديمقراطيون عن الجمهوريين منذ الاربعينات في موقفهم من فلسطين؟

سمير كرم